اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومقترحات العلاج

د/ سعد الشريف
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة المنصورة

الباحث/ محمد السيد السيد عبد الحليم
باحث ماجستير الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة المنصورة

ملخص البحث :

يهدف البحث الى تقديم نقد لتجربة الادارة الاقتصادية بمصر مع جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وذلك عبر الاجابة عن التساؤلات التالية :

1)هل يمكن الحكم بنجاح تجربة مصر في جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؟

2) ما هي ابرز المشاكل التي تعوق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصاد المصري؟

3)ما هي الحلول التي يقترحها الباحث لعلاج المشكلات التي تعوق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصاد المصري ؟

بشكل عام يرى الباحث ان تجربة مصر مع الاستثمار الاجنبي المباشر لم تكن ناجحة الى حد بعيد وذلك بالنظر الى العوامل التالية :

1- الحجم الضخم للحوافز والضمانات التي قدمتها الادارة الاقتصادية لجذب هذا النوع من الاستثمار على مدار الاربعة عقود المنقضية.

2-الحجم الضئيل للاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تدفقت على الاقتصاد المصري ووجهتها القطاعية خلال تلك الفترة ، وهو ما انعكس على النتائج الضعيفة على مستويات تشغيل قوة العمل المصرية ومستوى التطوير التقني للصناعات المصرية والصادرات عالية التقنية.

كذلك يلخص الباحث المشاكل التي تعوق قدرة الاقتصاد المصري على جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى نوعين من المشاكل :

الاولى : تتعلق بمناخ الاستثمار في مصر ومن أهمها ضعف المؤشرات الكلية لأداء الاقتصاد المصري والمتمثلة في إنخفاض معدل النمو الاقتصادي وإرتفاع حجم الدين الخارجي وعدم إستقرار سعر الصرف ، كذلك ضعف البنية الأساسية المصرية وانخفاض كفاءة مؤسسات الأعمال الوطنية وانخفاض جودة المنتجات المصرية بوجه عام ،وضعف كفاءة عنصر العمل المصري.

والثانية :مشاكل تتعلق بغياب نموذج محدد للاستثمار الاجنبي المباشر الذي يجب ان تسعى إليه استراتيجية جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية ، فغياب هذا النموذج أدى عمليا إلى ضعف حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت على الاقتصاد المصري خلال العقود الاربعة المنقضية ، بالإضافة إلى تعزيز الإختلال القطاعي الذي يعاني منه هيكل الاقتصاد المصري ،حيث تركزت تلك الاستثمارات بالأساس في قطاع الصناعات الاستخراجية ،وتلاها قطاع الخدمات بينما لم تتوجه سوى نسبة ضئيلة الى قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية : أن تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن ناجحة الى حد بعيد ،وذلك بالنظر إلى حجم الحوافز والضمانات الضخمة التي قدمتها الإدارة الاقتصادية في مصر للأجانب والمستثمرين ،لجذب هذا النوع من الاستثمار، وهو ما يعكسه الحجم الهزيل للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت على الاقتصادي المصري خلال تلك الفترة ،وكذلك بالنظر الى الوجهة القطاعية لتلك الاستثمارات ،التي تركزت اساسا في قطاع البترول وفي قطاع الخدمات، وكذلك بالنظر إلى التأثير الضعيف لتلك الاستثمارات على مستوى تشغيل قوة العمل وكذلك على مستوى التطوير التقني للصناعات والصادرات المصرية ، ويرى الباحث أن نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجب ان تستهدفه الإدارة الاقتصادية المصرية، يجب أن يراعي العوامل التالية: توفير فرص عمل جديدة لقوة العمل المصرية، إدخال تقنيات إنتاجية جديدة عبر تطوير الصناعات المصرية عالية التقنية والتي تحتاج إلى مستويات مرتفعة الاستخدام للتكنولوجيا، رفع القدرة التصديرية للإقتصاد المصري، أن يدفع ضرائب عادلة عن أرباحه المحققة داخل السوق المصري ، أن يتم توزيع القيمة المضافة التي تم خلقها داخل الاقتصاد المصري، بصورة عادلة تعطي العاملين المصريين نصيبهم العادل من هذه القيمة، أن تعمل تلك الإستثمارات على إنشاء دورات تصنيع متكاملة داخل الاقتصاد المصري.

الكلمات الرئيسية : الإستثمار الأجنبي المباشر ،نموذج الإستثمار الإجنبي المباشر ،المناخ الإستثماري في مصر ،مشاكل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

Abstract

The research aims to provide a critique of the economic management experience in Egypt while attracting foreign direct investment, by answering the following questions:

1- Is Egypt's experience with foreign direct investment successful or not?

2-What are the most important problems that face the flow of foreign direct investment into the Egyptian economy?

3-What are the solutions proposed by the researcher to treat the problems that face the flow of foreign direct investment into the Egyptian economy?

In general, the researcher believes that Egypt's experience with foreign direct investment wasn't largely successful, because of the following factors:

1-The size of the incentives and guarantees offered to attract this type of investment.

2-The size of foreign direct investment that flowed into the Egyptian economy and its sectoral destination, which was reflected in the weak results on the levels of operation of the Egyptian workforce and the level of technical development of Egyptian industries and high-tech exports.

The researcher also divides the problems that face the ability of the Egyptian economy to attract foreign direct investment flows into two types of problems

1-Problems related to the investment environment in Egypt, the most important of which are the weak indicators of the Egyptian economy, represented in the low rate of economic growth, the high volume of external debt, the instability of the exchange rate, as well as the weakness of the Egyptian infrastructure, the low efficiency of national business institutions, the low quality of Egyptian products in general, and the weak efficiency of the Egyptian labor .

2-Problems related to the absence of a specific model for foreign direct investment to which a strategy of attracting foreign investment flows should seek, because the absence of this model has practically led to

reduce the size of foreign direct investment that flowed to the Egyptian economy During the previous forty years, in addition to strengthening the sectoral imbalance that the Egyptian economic structure suffers from, as those investments were mainly concentrated in the extractive industries sector, and the services sector, while only a small percentage went to the agricultural and manufacturing sectors.

The researcher reached the following results: that Egypt's experience in attracting foreign direct investment was not very successful, given the size of the huge incentives and guarantees provided by the Economic Department in Egypt to foreigners and investors, to attract this type of investment, which is reflected in the lean size of investments The foreign direct flowing to the Egyptian economy during that period, as well as looking at the sectoral destination of these investments, which were mainly concentrated in the petroleum sector and in the services sector, as well as in view of the weak impact of these investments on the level of operating the workforce as well as on the level of The technical ware of Egyptian industries and exports, the foreign direct investment model that the Egyptian economic administration should target, must take into account the following factors: providing new job opportunities for the Egyptian workforce, introducing new production technologies by developing Egyptian industries that need high levels of use of technology, To raise the export capacity of the Egyptian economy, to pay fair taxes for its profits within the Egyptian market, to distribute the added value that was created within the Egyptian economy, in a fair manner, to give Egyptian workers their fair share of this value, to consider These investments led to the establishment of integrated manufacturing courses within the Egyptian economy.

Key words: foreign direct investment, the model of foreign direct investment, the investment environment in Egypt, problems of attracting foreign direct investment.

1/ - مقدمة:

شهدت الساحة العالمية تنافسا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل إتجاه إقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والإنفتاح الخارجي وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية وتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص المحلي والاجنبي والإتجاه نحو إقتصاديات السوق الحر التي تعتمد على جذب الإستثمار الأجنبي كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادي، وبذلك إتجهت معظم دول العالم الثالث لتهيئة المناخ الإستثماري بها على أمل تلقي الإستثمارات الأجنبية لتتمكن من إنجاز مهمة التنمية الإقتصادية بها وهو مالم يتحقق بالنسبة لمعظم دول العالم .

ويوضح الباحث بداية إنه لا يوجد تعريف موحد للإستثمار الأجنبي المباشر شأنه شأن العديد من المصطلحات الإقتصادية الأخرى، فقد إحتوت الأدبيات الإقتصادية على العديد من التعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سنورد بعضها:

يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر بإنه الإستثمار الذي يحدث حين يمتلك مستثمر أجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال احدى مؤسسات الأعمال في دولة ما خارج دولته الأم، على ان ترتبط تلك الملكية بتمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة تلك المؤسسة (IM .Washington, D.C F,1994)

كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) الإستثمار الأجنبي المباشر على إنه إستثمار يفترض وجود علاقة مستمرة و طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والشركات الأجنبية، وأوضح التقرير ان رأس المال الأجنبي قد يتخذ شكل إنشاء مشروعات تعود ملكيتها بالكامل له او يشارك بحصة في رأس المال بمنشات قائمة بالبلد المضيف U.N.C.T.A.D,Geneva and New (York,1999,p465)

كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بإنه قيام شركة أو منشأة ما، بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم مع ممارستها قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل او امتلاك منشاة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك. (حسان خضر،2007).

وكذلك توجد عدة تعريفات للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي: تعرف المؤسسة العربية لضمان مخاطر الإستثمار "المناخ الإستثماري" بأنه: مجمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الإستثمارية، وهذه العناصرعادة ما تكون متداخلة ومترابطة بحيث تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الإستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سليباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الإقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.(المؤسسة العربية لضمان مخاطر الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002،ص2-3).

أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية حيث عرفه بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز الإستثمارية التي تتيح للمؤسسات الإستثمارية ممارسة أعمالها في ذلك الموقع وما يترتب عليه من زيادة الإنتاج به وخلق المزيد من فرص العمل، كما نبه التقرير إلى التأثير القوي السياسات الحكومية على المناخ الإستثماري من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر وإزالة العوائق أمام المنافسة.(البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر 2005م ، ص2).

وبناءا على ما تقدم فقد عمد الباحث الى تقسيم البحث الى الأجزاء التالية ،لتجيب على الاسئلة التي أشار اليها وذلك على النحو الاتي :

1/معايير الحكم على عدم نجاح التجربة المصرية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

2/ أهم المشاكل التي تعوق الإقتصاد المصري لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

3/سبل علاج مشاكل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد المصري.

4/أهم النتائج والتوصيات .

1/معايير الحكم على عدم نجاح التجربة المصرية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

يحكم الباحث بعدم نجاح تجربة الإقتصاد المصري في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،استنادا الى المعايير التالية:

1/1: حجم الحوافز والضمانات المقدمة لجذب هذا النوع من الإستثمار : حيث إتسمت نظرة الإدراة الإقتصادية المصرية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بنوع من الإتكالية الغير واقعية، وهو ما تعكسه التشريعات والسياسات الخاصة بالإستثمار الأجنبي والتي

تمنح الكثير من المزايا والمنح للمستثمر الأجنبي كالإعفاءات الضريبية والجمركية الكبيرة ،وكذلك حريته في تحويل أرباحه دون قيد او شرط، وكذلك السماح له بإستقدام عمالة أجنبية وتخصيص أراضي الدولة لخدمة مشروعه وغيرها من الحوافز والمميزات التي تعول عليها الإدارة الاقتصادية في مصر في جذب الإستثمارات الأجنبية التي يتم النظر اليها بوصفها العامل الاساسي لرفع النمو الإقتصادي بالبلاد الذي سيؤدي لرفع مستوى المعيشة للشعب عن طريق رفعه لمستويات التشغيل والتقدم التقني للإقتصاد المصري وتحسين قدرته التنافسية والتصديرية.

2/1: ضعف حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد المصري : حيث دارت نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج القومي الإجمالي في مصر حول نسبة 2,4% طوال الفترة من 1977 إلى عام 2016 ،فعلي سبيل المثال كان نصيب مصر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا 8 مليار دولار في عام 2016،وهي نسبة لا تذكر ،حيث بلغت الإستثمارات الأجنبية عالميا في هذا العام 1746 مليار دولار، وهو ما يعبر عن ضعف حصة مصر عالميا من الإستثمارات الأجنبية خاصة إذا ما قورنت بغيرها من الدول التي أقدمت على تحرير اقتصادها بغية جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث حصلت الهند على 44,4 مليار دولار ،وحصلت البرازيل على 78,9 مليار دولار ، وايرلندا على 79,2مليار دولار في نفس العام.(تقرير الإستثمار العالمي،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،2017)

2/ أهم المشاكل التي تعوق تدفق الاقتصاد المصري لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

ويقسمها الباحث الى نوعين من المشكلات ،وهما :

1/2: مشاكل تتعلق بغياب نموذج الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتاجه الإقتصاد المصري: حيث افتقدت الإدارة الإقتصادية بمصر إلى تصور عام لنموذج الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتاجه الإقتصاد المصري وهو ما إنعكس على نوعية الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت على الإقتصاد المصري ، حيث تركزت تلك الإستثمارات أساسا في قطاع إستخراج البترول ،حيث بلغت نسبة الإستثمار الموجه إلى قطاع إستخراج البترول 61,4% من إجمالي حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الاقتصاد المصري. (التقرير السنوي للبنك المركزي المصري،2017/2016).

2/2: مشاكل تتعلق بالمناخ الإستثماري في مصر: ويقصد بها تلك العوامل التي تتصل ببيئة الإستثمار بالإقتصاد المصري ،وهي :

1/2/2-ضعف مستوى أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد المصري:

يرى الباحث أن هناك علاقة قوية بين المؤشرات الكلية للاقتصاد البلد المضيف وبين نظرة المستثمر الأجنبي لتلك البلد كحاضنة لاستثماراته، وبالنظر إلى المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري يتضح الاتي :

- يدور معدل النمو الاقتصادي المصري حول 4,2% في المتوسط خلال أخر عشرة سنوات وهو ما يجعله من أعلى المعدلات في المنطقة العربية وشمال افريقيا حاليا حيث يدور معدل النمو الاقتصادي بتلك المنطقة حول 2,1%،(تقرير افاق الاقتصاد العالمي ،2017)وفي نفس الوقت يبقى معدل النمو الاقتصادي المصري منخفضا اذا ما قورن بمعدل النمو الاقتصادي في منطقة شرق اسيا والمحيط الهادئ الذي يدور حول نسبة 6,2% باستثناء الصين ،واذا ما وضعنا بالاعتبار معدل النمو السكاني في مصر الذي يبلغ 2,56% وهو ما يعني أن معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري لا يتعدى نسبة 1,5% سنويا .(الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة ،2017).
- تبلغ نسبة الدين العام الخارجي للاقتصاد المصري 20% من الناتج القومي الإجمالي (البنك الدولي ،2017).
- ببلغ معدل التضخم في مصر 13,8% في عام 2016وواصل الإرتفاع الى ان وصل الى 29,5% في عام 2017 وهو ما يعكس التدهور في القوة الشرائية للجنيه المصري . (الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة ،2017).
- يعاني الميزان التجاري المصري من عجز مزمن كما أوضح الباحث من قبل، حيث وصل هذا العجز الى 46,8 مليون دولار في عام 2016.(الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة ،2017).
- عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، حيث انخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولار الامريكي بنسبة تقارب النصف، عقب قرارات تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر 2016 وهو ما أثر على قدرة الشركات الأجنبية خاصة التي تخدم السوق المصري ، ويشير الباحث الى أن تلك الحالة ليست بالجديدة على الاقتصاد المصري حيث شهد نفس الحالة من إنهيار قيمة العملة وارتفاعات الأسعار واثارها السلبية مع كل موجه من تحرير سعر الجنيه .

ويرى الباحث أن العوامل السابقة مجتمعة قد أدت الى وجود حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد المصري وذلك على الرغم من التوقعات المتفائلة للمؤسسات الدولية فيما يتعلق بنمو الاقتصاد المصري وإمكانات استقراره وجذبه للاستثمارات الخاصة الأجنبية، وهو ما يخالف البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة .

2/2/2- صعوبة الوصول الى مصادر التمويل :

يرى الباحث أن إمكانية الوصول لمصادر التمويل "االأسواق رأس المال" المتمثلة في البنوك وسوق الأوراق المالية "البورصة" من العوامل الهامة لجذب الشركات دولية النشاط بالتوجه للعمل في البلدان الساعية لجذب الاستثمار الأجنبي، بما تتيحه من مصادر لتمويل أنشطتها من السوق المحلي في البلد المضيف وبالنظر الى الحالة المصرية سنجد أن (علاء الدين،2007،ص25،26) :

- البورصة المصرية لازالت بعيدة عن القيام بالدور المطلوب منها في دعم الاقتصاد المصري عامة وتوفير مصادر لتمويل استثمارات الشركات الأجنبية بصفة خاصة حيث تقاس كفاءة سوق الأوراق المالية - تخصيصها للمدخرات لأفضل استثمارات – بناءا على معيارين :

أ) **معيار الكفاءة التشغيلية:** ويقصد به قدرة السوق على أداء وظائفه التشغيلية بأقل تكلفة، وفي مصر نجد أن سوق الأوراق المالية غير كفء من الناحية التشغيلية لإرتفاع التكاليف المرتبطة بالمعاملات، كمصاريف الإصدار وعمولة شركات الوساطة "السمسرة" وتكلفة الحفظ المركزي وكلها تكاليف يتحملها المستثمر ، مما قد يحرم صغار المستثمرين من الدخول للسوق.

ب) **معيار الكفاءة التسعيرية:** ويقصد بها أن أسعار الأوراق المالية لابد وأن تعكس جميع المعلومات ذات الصلة بتلك الأوراق ولجميع المستثمرين وهو ما يمنع أن تستأثر فئة من المستثمرين بمعلومات معينة يمكنها من تحقيق أرباح غير عادية ، وفي مصر نجد أن حجم التعامل في سوق الأوراق المالية لم يصل الى الحجم الذي يسمح بقياس كفاءته لانه لايزال سوقا صغيرا .

-الجهاز المصرفي: يتميز سعر الفائدة في الجهاز المصرفي المصري بالارتفاع، بل ويعتبر من أعلى معدلات الفائدة عالميا ، حيث يصل سعر الفائدة على الاقتراض في مصر 16% ، وهو ما يحد من إمكانية الاعتماد عليه كمصدر لتمويل الاستثمارات للشركات دولية النشاط.(البنك المركزي المصري)

3/2/2-ضعف البنية الاساسية في مصر مقارنة بالدول الساعية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعتبر البنية الاساسية عصب التنمية الاقتصادية ولاسيما للبلد الساعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالنظر لحالة البنية الأساسية في مصر ، يرى الباحث أن مصر قد قطعت شوطا كبيرا في مجال تنمية البنية الأساسية بها سواء على مستوى النقل والطرق وكذلك على مستوى دعم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما سيعزز من فرص مصر في جذب الاستثمارات الأجنبية ومع ذلك فأمام الإدارة الاقتصادية في مصر الكثير لإنجازه في هذا الصدد ،نظرا للتقدم الكبير الذي حققته

الدول المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي ،ولكن المشكلة الحقيقية التي تهدد هذا الإنجاز تكمن في مصادر تمويله ،حيث أن السواد الأعظم من تمويل مشروعات البنية الاساسية في مصر يتم تمويله عبر الاقتراض الخارجي .

4/2/2-تخبط السياسات الجمركية بمصر:

عمدت مصر في إطار سعيها الى زيادة جاذبية اقتصادها للاستثمارات الأجنبية الى تخفيض التعريفات الجمركية على كثير من السلع وكذلك الى التخلص من القيود الكمية غير التعريفية على تجارتها الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، الإ أن الباحث يرى أن العلاقة بين الإصلاح التجاري والجمركي وبين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف بالأساس على نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر قي البلد المضيف، فالشركات الأجنبية التي تنتج لخدمة السوق المحلي وكذلك الشركات الأجنبية الأكثر اعتمادا على مدخلات الإنتاج المحلية تفضل الحماية الجمركية والتجارية لضمان عدم دخول السلع المناظرة الا بسعر مرتفع وبحصص محددة ، مما يقلل من فرص منافستها داخل السوق المحلي، وعلى العكس فان الشركات الاجنبية التي تنتج للتصدير واكثر اعتمادا على مدخلات الانتاج المستوردة تفضل الانفتاح التجاري وازالة القيود التجارية .

5/2/2: ضعف كفاءة مؤسسات الأعمال المحلية في مصر :

يرى الباحث أن هناك علاقة ايجابية بين كفاءة مؤسسات الأعمال الوطنية العامة والخاصة وقدرة البلد الساعي للاستثمار الأجنبي المباشر على استقطاب هذا النوع من الاستثمار، وهو ما اكدته بعض الدراسات والتقارير الدولية بهذا الصدد (MARC LAUTIERa,2012) .

وبالنظر الى حالة كلا من القطاع العام والقطاع الخاص في مصر، نجد انهما لا يمتلكان القدرة على توفير مدخلات الانتاج للشركات دولية النشاط نظرا لضعف القطاع الصناعي في مصر وتخلف قطاع الخدمات كما اوضح الباحث من قبل ،وهو ما يستدعي من وجهة نظر الباحث ان تعمل الدولة على دعم القطاع العام والخاص في مصر كي تتمكن من خلق روابط انتاج مع الشركات دولية النشاط .

6/2/2-إنخفاض كفاءة عنصر العمل المصري :

تقرر العديد من الدراسات أن هناك علاقة قوية بين إرتفاع كفاءة عنصر العمل في الدولة المضيفة وبين زيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها ، خاصة في القطاعات الانتاجية عالية الاستخدام للتكنولوجيا كصناعة الالكترونات، وهو ما يفتقد اليه عنصر العمل المصري ،فالرغم من انخفاض تكلفة عنصر العمل بمصر الإ نه يعاني من انخفاض في كفاءته الإنتاجية نظرا لتخلف أنظمة

التدريب والتعليم بمصر ،وهو ما تعكسه البيانات الرسمية بهذا الصدد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) ، حيث :

- تحتل مصر المركز 135 دوليا بين 138 دولة في مؤشر كفاءة سوق العمل في عام 2017/2016.
- تحتل مصر المركز 112 دوليا بين 138 دولة في مؤشر التعليم العالي والتدريب في عام 2017/2016.
- تحتل مصر المركز 108 دوليا من بين 188 دولة في مؤشر دليل التنمية البشرية في عام 2015.

2/7/2-عدم كفاءة السياسات الضريبية المتعلقة الضرائب بالاستثمار الأجنبي المباشر :

تذهب العديد من الدراسات الى وجود علاقة ايجابية بين تخفيض أسعار الضرائب وتقديم الاعفاءات الضريبية للمستثمرين الاجانب وبين قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يتطابق مع رؤية الإدارة الاقتصادية في مصر وهو ما تعكسه التشريعات المتعلقة بتنظيم عمل الاستثمار الأجنبي المباشر وأخرها قانون حوافز وضمانات الاستثمار الصادر في 2017 .

ويرى الباحث أن الإعفاءات الضريبية تلعب دورا هامشيا في حالة غياب العوامل الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر ،فعلى سبيل المثال بالرغم من تداخل وتعدد الانظمة الضريبية في الصين الإ أنها تظل من بين أعلى الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لتمتعها بعوامل جذب اخرى للاستثمار الاجنبي المباشر ،كذلك فإن تخفيض الأسعار الضريبية والاعفاءات الضريبية تمثل انتقاصا للموارد العامة للدولة ،وأن آثرها يتوقف بالأساس على نوعية ووجهة الأنشطة المفروضة عليها ،وبالنظر الى وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على مصر، نجد أن القطاعات الأولية وخاصة البترول تستحوذ على النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات بنسبة 61,4%، وبالتالي فإن الإعفاءات الضريبية المصرية تفقد الهدف المطلوب منها لأن الاستثمارات في القطاعات الأولية تعتمد بالأساس على وجود المواد الخام الأولية وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي سيقوم بعملية الاستثمار سواء وجدت حوافز ضريبية ام لا .

2/8/2-عدم استقرار الوضع السياسي في مصر :

يرى الباحث أن مصر لم تتمتع بالاستقرار السياسي طيلة العقود الاربعة السابقة ولازالت تعاني من تلك المشكلة ،والسبب الرئيسي باعتقاد الباحث هو غياب البديل السياسي لشخص الحاكم ،فمنذ مقتل السادات وتولي محمد حسني مبارك ،ظل غياب البديل السياسي لشخص الحاكم وحزبه الحاكم المشكلة الأبرز التي هددت

مستقبل الاستقرار السياسي الذي فرض طيلة الثلاثين عاما التي قضاها مبارك في سدة الحكم والتي انتهت باندلاع أحداث ثورة 25 يناير 2011 والتي أدخلت البلاد في حالة كبيرة من الاضطرابات السياسية وأطاحت بمحمد مرسي وأسقطت دستورين للبلاد ومجلسي نواب ،واستمرت تلك الحالة على الرغم من الاستقرار النسبي بعد صعود الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الى سدة الحكم وبعد الموافقة على الدستور الحالي للبلاد وانتخاب مجلس النواب الحالي ،ولكن تظل حالة الاستقرار السياسي -في نظر الباحث- مؤقتة في ظل استمرار غياب البديل السياسي لشخص الحاكم .

ويرى الباحث أن انسداد الأفق الديموقراطي لإدارة الصراع سلميا داخل المجتمع المصري سيفتح الباب أمام الاضطرابات السياسية مستقبلا وهو ما سيؤثر سلبيا على إمكانية تدفق رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري، وعليه يشير الباحث إلى ضرورة العمل على وجود استقرار سياسي بالبلاد وهو ما لن يتأتى الإ بإعادة الثقة في النظام الديموقراطي في مصر وفتح المجال السياسي أمام التيارات المدنية لتشكيل بدائل سياسية للسلطة الحالية .

2/2/9-عدم استقرار الوضع الأمني والمجتمعي في مصر :

يرى الباحث أن الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي بالبلد المضيف من أهم العوامل التي يجب أن يتمتع بها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنسبة للوضع الأمني في مصر يرى الباحث أن ما تتعرض له البلاد من هجمات إرهابية وكذلك ارتفاع نسب الجريمة والعنف في المجتمع المصري، يؤثران بشدة على فرص مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية الى أراضيها اذا ما قورنت بالمناطق الأخرى الساعية لجذب الاستثمارات الأجنبية .

2/2/10-غياب وجود اتحاد واستقرار إقليمي بمنطقة الشرق الأوسط :

يرى الباحث أن وجود اتحاد اقتصادي إقليمي بين عدة دول يعزز من فرصها لجذب كميات أكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وعليه تعمل الدول الساعية للاستثمار الأجنبي المباشر الى الدخول في اتحادات إقليمية فيما بينها وذلك بالنظر الى تجارب مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا والابيك، وهو ما لم تدركه الدول العربية والتي لم تنشأ اتحاد إقليمي اقتصادي بالرغم من قدم الدعوات لإدراك هذا الهدف ،وعليه يرى الباحث أن غياب اتحاد إقليمي عربي بمنطقة الشرق الأوسط يؤثر بالسلب على نصيب تلك المنطقة عامة ونصيب مصر خاصة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ،خاصة في ظل وجود اتحادات إقليمية في مناطق شرق آسيا وآوربا وأمريكا اللاتينية .

كذلك فإن وجود الاضطرابات الإقليمية ونشوب النزعات العسكرية والانتفاضات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط يؤثر بالسلب على قدوم الاستثمارات

الأجنبية المباشرة، وبالطبع تتأثر مصر بالسلب كجزء من منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل تطورات الوضع في ليبيا وسوريا واليمن والسودان وفلسطين وتونس والجزائر.

3/السبل المقترحة لعلاج مشاكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المصري:

3/1- تنمية الموارد البشرية

استقرت الأدبيات الاقتصادية منذ ستينات القرن الماضي على النظر الى البشر بوصفهم موارد اقتصادية نادرة لابد من تنميتها واستغلالها لتحسين الإنتاجية الحاضرة والمستقبلية، وعليه يرى الباحث أن تطوير وتنمية الموارد البشرية أمرا لا غنى عنه في بناء مناخ ملائم وجاذب للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

ويرى الباحث أن تنمية الموارد البشرية في أي دولة لابد أن تقوم على دعامتين أساسيتين هما التعليم والصحة.

أولا: التعليم:

يعرف التعليم بمعناه الواسع بوصفه كل أنواع التعليم الإنساني، وبمعناه الضيق بوصفه العملية التي تجري في مؤسسات متخصصة تسمى بالمدارس والجامعات (جبلز،مايكل،اقتصاديات التنمية، 1995).

ويرى الباحث أن رفع جودة مخرجات النظام التعليمي في مصر يقتضي العمل على تطوير العناصر الأربعة للعملية التعليمية وهي :الطالب والمعلم والمدرسة والمنهج الدراسي، وهذا لن يتأتى سوى برفع نسبة الإنفاق العام على التعليم حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم في مصر 8,8% من إجمالي مصروفات الموازنة العامة بواقع 106,5مليار جنية يذهب منها 84,2 مليار جنيه في صورة أجور للموظفين ، أي بنسبة قدرها 79%،بينما تذهب نسبة 7% فقط الى شراء السلع والخدمات الخاصة بالعملية التعليمية بقيمة 7,5 مليار جنيه ،بينما تخصص نسبة 13% فقط من ميزانية التعليم الى بند الاستثمارات الخاصة ببناء مدارس جديدة وتطوير وترميم المدارس القائمة وهو البند الاهم ، وبالنظر الى الأرقام السابقة فيرى الباحث أنه ينبغي إعادة هيكلة الإنفاق على التعليم في مصر ليصل الى النسبة المنصوص عليها في الدستور المصري المقدرة ب 4%،حيث تصل النسبة الحالية الى 2,5% فقط، ويذهب 79% منها في صورة أجور للعاملين، وهو ما يعني أن ما يخصص فعليا لتطوير الخدمة التعليمية بشكل مباشر لا يتجاوز نسبة 0,6% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي،

وهي نسية منخفضة للغاية اذا ما قورنت بحجم الأداء المطلوب لتطوير الخدمة التعليمية في مصر.

وبشكل عام يرى الباحث ضرورة العمل على المحاور التالية:

1- العمل على توفير حياة كريمة للمعلمين وذلك برفع رواتبهم وإعدادهم ببرامج تدريبية لرفع وتحسين أدائهم التعليمي ومعارفهم وإرسالهم لبعثات دراسية قصيرة الى الخارج .
2- تطوير المناهج الدراسية والتوجه لإدخال تكنولوجيا التعليم لتصبح عامل اساسي في العملية التعليمية.
3- توفير الفرص التعليمية لجميع المواطنين دون تمييز والعمل على اكتشاف الطلاب الموهوبين ودعمهم، وتوفير الرعاية للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة واستثمار طاقاتهم .
4- العمل على تطوير وتحديث المدارس والمؤسسات التعليمية وإمدادها بالوسائل التكنولوجية الحديثة بما يوفر الوقت والجهد المبذول لتقديم الخدمات التعليمية للطلاب.

ثانيا: الصحة:

يرى الباحث أن الإنفاق على الصحة كالإنفاق على التعليم يعتبر استثمارا في رأس المال البشري، إذ أن هناك علاقة متبادلة بين الصحة والتنمية الاقتصادية، فكلما ارتفعت مستويات التنمية الاقتصادية كلما أرتفع المستوى الصحي بها، ومن ناحية اخرى فكلما ارتفع مستوى الصحة بإحدى البلاد كلما كان البلد قادرا على إحراز مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية.

قبل التعرض لأهمية النفقات الصحية على رفع مستويات التنمية والى زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي، يؤكد الباحث الى أن تحقيق مستويات عالية من الصحة الجيدة لأبناء المجتمع هو هدفا بحد ذاته، لأن الصحة حق أصيل للإنسان .

كذلك يؤكد الباحث على الآتي:

1- تعتبر النفقات الصحية استثمارا برأس المال البشري، حيث يؤدي رفع الإنفاق على الصحة الى رفع إنتاجية العامل ومن ثم دخله.
2- يؤدي رفع الإنفاق على الصحة الى زيادة إنتاجية الموارد غير البشرية كالأرض، حيث يؤدي التحسن في زيادة السيطرة على بعض الأمراض والأوبئة المتوطنة الى استغلال تلك الأراضي اقتصاديا.
3- يؤدي رفع الإنفاق العام على الصحة الى خفض معدل النمو السكاني، ففي المجتمعات التي يتحسن فيها المستوى الصحي بالآجل القصير والمتوسط يرتفع

فيها معدل النمو السكاني، الى أن تميل العلاقة الى أن تكون عكسية بالآجل الطويل .

وعليه يرى الباحث أنه لا سبيل لتنمية الموارد البشرية في مصر الإ بالاهتمام بقضية الصحة، وعليه يتقدم الباحث بالإقتراحات الآتية:.

1- رفع نسبة الانفاق العام على الصحة بالناتج القومي الإجمالي الى أن تصل الى النسب المنصوص عليها في الدستور المصري لعام 2014.
2- العمل على عدالة توزيع الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية وعدم استئثار المدن بالخدمات الصحية وما يترتب عليه من مشاكل مستقبلية تتمثل في تحويل جزء من سكان الريف المرضى الى المدن.
3- العمل على العدالة في توزيع الغذاء وذلك بالإبقاء على دعم السلع الأساسية لمحدودي الدخل والحرص على وصول الدعم لمستحقيه ،فالباحث يرى أنه يجب إعادة النظر في مسألة الدعم في مصر ،والتي تراها الادارة الاقتصادية بمصر على إنها مشكلة وعبء على الموازنة العامة المصرية لارتفاع تكاليفها نتيجة الارتفاعات السعرية السنوية ،وعليه تسعى الإدارة الاقتصادية الى تخفيض الدعم تدريجيا تمهيدا لإلغائه ،والباحث يرى أن المشكلة الأساسية التي تواجه برامج الدعم تتمثل في كيفية استفادة الفقراء ومحدودي الدخل من تلك البرامج التي قامت من أجلهم، ويرى الباحث أن السبيل الوحيد لرفع كفاءة تلك البرامج وتدبير التمويل اللازم لها يكون عن طريق زيادة إنتاجية الأرض الزراعية ومن ثم زيادة عرض المواد الغذائية الأساسية وبالتالي خفض أسعارها.
4- الاهتمام بالصحة البيئية في مصر: حيث تعد مشكلة تدهور البيئة وإرتفاع نسب التلوث في مصر من أخطر المشكلات التي تواجه الصحة في مصر، ويمكن الإشارة الى العوامل التالية بهذا الصدد:

أ) تلوث مصادر المياه في مصر: حيث تختلط مياه الصرف الصحي بمياة الشرب بمصر إضافة الى صرف العديد من المصانع في مياه النيل.
ب) تلوث الهواء في مصر: وذلك بسبب الازدحام وعدم مراعاة المصانع لمعايير السلامة البيئية.
ت) انتشار المساكن الضيقة المتلاصقة التي تفتقر للتهوية وضوء الشمس "العشوائيات".

2/3-السياسات والتشريعات المقترحة إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يرى الباحث أن السياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تم سنها منذ منتصف السبعينات والتي بموجبها تم منح المستثمرين الأجانب الكثير من الامتيازات والمنح كالإعفاءات الضريبية والجمركية الكبيرة والكثيرة على

نشاطهم بمصر ،وكذلك السماح لهم باستقدام عمالة أجنبية وتخصيص أراضي للدولة لخدمة أنشطتهم ،وغيرها من الحوافز والامتيازات التي عولت عليها الإدارة الاقتصادية في مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحتاج الى إعادة النظر في ضوء المحصلة النهائية لنتائجها سواء على مستوى الكم او على مستوى توزيعها على قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة كما أوضح الباحث سابقا، وعليه يقترح الباحث أن تتبنى الإدارة الاقتصادية في مصر سياسة انتقائية فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية والقيود التجارية تجاه القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يدعم المنتجين المحليين المصريين والأجانب وهو ما يزيد من الأرباح المتحققة على نشاطهم داخل السوق المصري وكذلك يقترح الباحث إعادة النظر في السياسة الضريبية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تعطي مميزات للاستثمار الأجنبي في بعض المجالات التي يحتاجها الاقتصاد المصري كالصناعات عالية الاستخدام للتكنولوجيا وفي المجالات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل المصري وكذلك للشركات الأجنبية المتعاونة مع الشركات المحلية .

3/3-**تطوير المؤسسات القائمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر**:

أكدت العديد من الدراسات المعنية بقضية الاستثمار الأجنبي المباشر أن درجة الشفافية من المعايير الهامة التي يتوقف عليها قرار الاستثمار في البلد المضيف، وأن المستويات العالية من عدم الشفافية وعدم المرونة في الجهاز الإداري يعوق كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها الدولة.

وفي الحالة المصرية قد تم تحديد هيئة واحدة تتولى شئون الاستثمار الأجنبي المباشر وهي هيئة الاستثمار والمناطق الحرة، حيث كان الهدف من إنشائها أن تكون الجهة الحكومية الوحيدة التي يتعامل معها المستثمر مما يوفر الوقت والجهد بالنسبة للمستثمر ويعظم فرص الاستثمار أمام السوق المصري، ومع ذلك تظل شكاوي المستثمرين بأن الإجراءات لاتزال معقدة، فالإجراءات الحكومية بشأن الاعتماد او إجراءات ما بعد الاعتماد لازالت تعاني من البيروقراطية ،وينتابها أحيانا درجة من الفساد في صورة رشوة (رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار الاجنبي غي عصر العولمة،2007) ، وما ما يمكن الإستدلال عليه من حجم قضايا الفساد التي كشفت بعد ثورة يناير 2011 فيما يتعلق بقضايا الخصخصة والمستثمرين الأجانب، وعليه يرى الباحث ضرورة إخضاع التعاملات مع المستثمرين الأجانب الى مزيد من قواعد الإفصاح والشفافية والرقابة على سيرها خاصة فيما يتعلق بمنح إمتيازات ضريبية أو تخصيص أراضي أو فيما يتعلق ببيع أصول وطنية للمستثمرين الأجانب ،كذلك ينبغي العمل على منح مزيد من التسهيلات للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بأنشطة أعمالهم

بمصر مما يغلق الباب أمام عمليات الفساد التي توجد نظرا لتعقد الإجراءات وفي بعض الأحيان تناقضها .

4/3- الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في مصر:

يعد الاهتمام بالبحث العلمي أحد الركائز الأساسية لتهيئة المناخ الاستثماري في أي بلد ساعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر الى حالة البحث العلمي في مصر سنجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي لم تتعدى 0,47% من حجم الناتج القومي الاجمالي في مصر بالفترة من 2006 الى 2016 ، وهي نسبة منخفضة للغاية اذا ما قورنت بنظائرها عالميا، وكذلك اذا ما قورنت بالنسبة المنصوص عليها بالدستور المصري والبالغة 1% من حجم الناتج القومي.

وبالنظر تاريخيا على توزيع العاملين بالبحث العلمي في مصر سنجد ان 13,4% منهم يعملون في قطاعات مرتبطة بأنشطة إنتاجية و73,2% منهم يعملون في قطاع التعليم العالي و13,3% يعملون في قطاع البحث العلمي ، بينما نجد الصورة مغايرة تماما في بلدان اخرى، ففي الولايات المتحدة الامريكية نجد أن 80,4% من العاملين بالبحث العلمي يعملون في قطاع الإنتاج و13,3% منهم يعملون بقطاع التعلم العالي و6,2% في قطاع البحث العلمي، وفي بلد مثل سنغافورة يعمل 62,7% من العاملين بالبحث العلمي في قطاع الإنتاج و18,3% في قطاع التعليم العالي و19% بقطاع البحث العلمي ،وفي ألمانيا فيعمل 61,8% من العاملين بالبحث العلمي في قطاع الإنتاج و32,2% في قطاع التعليم العالي و15% في البحث العلمي.

وهذا ما يفسر في رأي الباحث تخلف ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمي في مصر وذلك بالنظر الى معايير مثل عدد براءات الإختراع، وحجم صادرات مصر من السلع عالية التكنولوجية السابق الإشارة إليها، حيث يبلغ متوسط براءات الإختراع المسجلة لكل مليون مصري أقل من براءة إختراع واحدة.

وعلى الرغم من ضعف أنشطة البحث العلمي في مصر فإن الباحث يرى أن هناك قدرات كامنة غير مستغلة لدى قوة مصر العاملة بالبحث العلمي، وذلك بالنظر الى إحتلال مصر المركز 36 من ضمن 231 دولة عالميا في مجال عدد الأبحاث العلمية المنشورة دوليا بالرغم من قلة الموارد المخصصة للبحث العلمي بمصر ،وعليه يقترح الباحث الخطوات الأتية للنهوض بمنظومة البحث العلمي بمصر :

1- دعم المراكز القائمة على البحث والتطوير وتحديث وإعادة هيكلة القائم منها، والعمل على إنشاء مراكز جديدة تغطي أفرع العلم وأنشطة الإنتاج المختلفة.
2- إنشاء اتحادات للبحث والتطوير للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3- رفع نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في الناتج القومي الإجمالي لتصل الى 1% منه، وهي النسبة المنصوص عليها بالدستور المصري.
4- توفير الحوافز المالية المشجعة لعملية البحث والتطوير، واستقطاب العلماء المصريين بالخارج وتقديرهم ماليا ومعنويا بالإعلاء من القيمة المجتمعية لأنشطة البحث والتطوير، ففي تجارب دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال، قد تم إعفاء العاملين في مراكز البحث والتطوير من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية بوصفهم جنود بالفعل على جبهة البحث العلمي والتطوير .
5- ربط مراكز البحث العلمي والجامعات بالمؤسسات الصناعية وذلك للإرتقاء بجودة مخرجاتها الصناعية واستحداث تكنولوجيا محلية تلبي متطلبات النمو المحلي المصري ومتطلبات التنمية الاقتصادية.
6- تشجيع تمويل شركات التكنولوجيا الجديدة وخاصة التي تعني بالبحوث بعيدة المدى.
7- إرسال البعثات العلمية للخارج للوقوف على أخر ما توصل إليه العلم الحديث بالبلدان المتقدمة، للاستفادة بهم حين عودتهم لإنتاج تكنولوجيا محلية تلائم الواقع الاقتصادي المصري.
8- عقد اتفاقات تعاون مشترك بين جامعات أجنبية والجامعات المصرية وذلك لدعم أنشطة البحث والتطوير بالجامعات المصرية.

3/5- العمل على رفع مزايا السوق الداخلية المصرية:

ويرى الباحث أن تلك المهمة تقع بالأساس على عاتق الحكومة المصرية ،فمعظم الشركات الأجنبية العاملة في مصر تعمل لخدمة السوق المحلية ،وبالتالي فإنها تعطي أولوية لحجم السوق المحلية ومتوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة ،ومن ثم فإن حالة الركود التي تصيب الاقتصاد المصري وانخفاض مستوى المعيشة نظرا لانخفاض الدخل الفردي بمصر وارتفاع معدل التضخم يؤثر بقوة سلبيا على قرارات تلك الشركات فيما يخص بزيادة أو تخفيض حجم أعمالها في مصر،ومن ثم يرى الباحث ضرورة العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذلك العمل على دعم وتطوير البنية التحتية بوصفها عصب التنمية الاقتصادية بالبلاد وخاصة البنية المعلوماتية ووسائل الاتصالات .

3/6- دعم وتطوير مؤسسات الأعمال المحلية العامة والخاصة:

بما يؤهلها للدخول في شراكات مع الشركات دولية النشاط وإمدادها بما تحتاجه من مدخلات إنتاج.

7/3- فتح الباب لإدارة المجتمع ديموقراطيا:

بدعم المجتمع المدني المصري وضرورة التوافق على برنامج عام للحكم وللسياسة الاقتصادية يحظى بتأييد الفئات الشعبية، فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الإستقرار المجتمعي بما يعزز من فرص التنمية ويؤمن اطرادها.

8/3- السعي لإقامة إتحاد إقليمي لدول المنطقة العربية:

وهو ما سيعزز فرص مصر لجذب كميات أكبر من الاستثمارات الأجنبية ،حيث توصلت العديد من الدراسات الى أن وجود إتحاد إقليمي في منطقة ما يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها وذلك لأن وجود هذا الاتحاد يجعل الدول الأعضاء بمثابة سوق واحدة ضخمة أمام المستثمرين الأجانب وهو ما يعزز فرص الربح أمامهم والاستفادة من مميزات الحجم في تلك المنطقة، وهو ما تدلل عليه تجارب اتحادات مثل الاتحاد الأوربي والنافتا والأبيك مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث استأثرت تلك الاتحادات بأحجام كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الثلاث عقود الأخيرة.

ويؤكد الباحث بهذا الصدد أن السعي وراء إقامة هذا الاتحاد الإقليمي لا يعني التوجه بأي حال من الأحوال لضم الكيان الصهيوني المزعوم، بزعم إقامة السلام والاستقرار بالمنطقة كما تزعم بعض الدراسات بهذا الصدد، فالتجربة التاريخية للمنطقة العربية مع هذا الكيان المعتدي منذ نشأته يكشف عن دوره في ضرب محاولات الاستقلال والتحرر بالمنطقة، ويرى الباحث أن أي محاولة حقيقية لبناء تجربة استقلال وظني في أي من الدول العربية لابد وأن تصطدم بهذا الكيان الاستعماري والتجربة المصرية في ستينات القرن الماضي خير شاهد على ذلك.

اولا: المراجع العربية

- رضا عبد السلام، 2007،محددات الاستثمار الاجنبي في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر"، المكتبة العصرية.

- البنك الدولي ،2005، تحسين مناخ الاستثمار من اجل الجميع ، بحث مشترك بين البنك الدولي ومركز الاهرام للترجمة والنشر.

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري العام المالي 2017/2016.
http://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowPDF.aspx?page_id=%20/Admin/Pages%20Files/2017109143840cns.pdf

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،التعداد السكاني ،2017.
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Discountrates.aspx

- المؤسسة العربية لضمان مخاطر الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية،العدد177،ابريل 2007.
-بيانات البنك المركزي المصري .
- تقرير افاق الاقتصاد العالمي ،يوليو 2017.
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2017/07/07/world-economic-outlook-update-july-2017

- تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الاونتكاد "مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "،2017.
- تقرير مؤشرات التنمية الدولية،2016.
- جبر،علاء الدين ،بورصة الاوراق المالية،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة،2007.
- حسان، خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر "تعاريف وقضايا " ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2004.

ثانيا :المراجع الاجنبية :

- MARC LAUTIERa , FRANÇOIS MOREAUB,DOMESTIC INVESTMENT AND FDI IN DEVELOPING COUNTRIES: THE MISSING LINKJOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT 1 Volume 37, Number 3, September 2012.

- IMF, How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, Washington, D.C,1994

- MARC LAUTIERa , FRANÇOIS MOREAUB,DOMESTIC INVESTMENT AND FDI IN DEVELOPING COUNTRIES: THE MISSING LINKJOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT 1 Volume 37, Number 3, September 2012.

- U.N.C.T.A.D (World Investment Report 1999:Foreign Direct Investment and the challenge of Development),Geneva and New York,1999,p465.

- World Investment Report 2001: Promoting Linkages" from the UN Conference on Trade and Development is reviewed

-World Investment Report 2001: Promoting Linkages" from the UN Conference on Trade and Development is reviewed